

Distr.: General
23 March 2012
Arabic
Original: English

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية



اللجنة الرفيعة المستوى المعنية
بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة السابعة عشرة

نيويورك، ٢٢-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في تقارير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

موجز

أعد هذا التقرير استجابةً للمقرر ٢/١٦ الصادر عن الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو يتناول (أ) تنفيذ المبادئ التوجيهية لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ و (ب) الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتخذة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويُلقى التقرير الضوء على الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة استجابةً للطلب المتزايد من جانب الدول الأعضاء لدعم جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. لكنه يشير إلى الحاجة لمزيد من التنسيق والاتساق بين مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لكفالة أن تكون الجهود فيما بين بلدان الجنوب فعالة قدر الإمكان.

* SSC/17/L.2.



أولاً - مقدمة

١ - تطلب الدول الأعضاء إلى الأمم المتحدة أكثر فأكثر دعم التعاون فيما بين البلدان النامية في ضوء الروابط التي لا تبي تزداد متانةً بين هذه البلدان في مجال التجارة والاستثمار والتعاون الإنمائي وفي قطاعات أخرى. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المعقود في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي صادف الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية^(١)، دعت الدول الأعضاء إلى تعزيز الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، تمثيلاً مع الولايات السابقة التي تعود إلى السبعينيات. وبناءً على ذلك، اتفقت هذه الدول على ما جاء في وثيقة نيروبي الختامية، باعتبارها وثيقة تاريخية أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٢٢. وفي تلك الوثيقة، سلمت الدول الأعضاء بضرورة إعادة تنشيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم برامج وسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عن طريق نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وأكدت بوجه خاص دور وكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية في الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية في مجال وضع البرامج؛ وتعزيز تنمية القدرات وتقديم الدعم التقني والسياساتي والبحثي؛ وإنشاء ودعم مراكز التفوق في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ودعم آليات وأساليب التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وشجعت الدول الأعضاء البلدان النامية أيضاً على تعزيز آليات التنسيق الوطنية بهدف تحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، عبر تبادل المعارف والممارسات الجيدة، ووضع نظم تتولى هي زمامها من أجل تقييم وتقدير نوعية وأثر البرامج وتحسين جمع البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، تعترف وثيقة نيروبي أيضاً بمبادئ عام ٢٠٠٣ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وتؤكددها من جديد (TCDC/13/3)، مما يوفر لمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها توجيهات عامة في جهودها الرامية إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى وجه الخصوص، تشمل هذه المبادئ التوجيهية تعليمات تتناول تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن سياسات وإجراءات الوكالات؛ وآليات التمويل واستراتيجيات تعبئة الموارد؛ وإدارة المعارف ومهام الإبلاغ، بما في ذلك التدريب والتواصل الشبكي وإقامة جهات التنسيق فيما بين بلدان الجنوب.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

٢ - واستجابةً لذلك، ضاعفت مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها جهودها للانتقال من المبادرات المخصصة إلى دعم أكثر تنظيمًا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ويتبدى ذلك على وجه الخصوص في زيادة التركيز على تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك في موجة الدعم المتنامية لصالح الحوار السياسي فيما بين بلدان الجنوب، كجزء من العمل الأساسي للكثير من الوكالات. وعلاوة على ذلك، يؤكد تزايد استخدام الآليات القائمة على شبكة الإنترنت بهدف تبادل المعارف والخبرات، وتقديم الدعم إلى الشبكات المهنية ومراكز التفوق في بلدان الجنوب، إدراك منظومة الأمم المتحدة لمزيتها النسبية في مجال إدارة المعارف، ولا سيما لتنمية القدرات المؤسسية والقدرات البشرية على الصعيد الوطني. وتلقى أيضا الجهود التي تبذلها البلدان النامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في اتجاه تحقيق التكامل الإقليمي، مزيداً من الدعم من جانب الأمم المتحدة.

٣ - وعلى الرغم من الشوط الكبير الذي قطعه مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تلبية مطالب الدول الأعضاء وتعزيز دعمها لمبادرات بلدان الجنوب، يشير تحليل لهذه الاتجاهات إلى عدد قليل من المجالات التي يمكن للمنظومة أن تحسّن فيها أداءها. ومما يكتسي أهمية رئيسية فيها الحاجة إلى مزيد من الاتساق والتنسيق بين الوكالات في دعمها للمبادرات التي تعود بالفائدة على عدد كبير من البلدان النامية. ويمكن للجهود المبذولة في هذا السياق أن تشمل إجراء المزيد من البحوث المشتركة التي تستهدف صوغ سياسات قائمة على المعرفة؛ والبرمجة التعاونية بين الوكالات؛ وزيادة التفاعلات والتعلم من الأقران لوضع البرامج والاستراتيجيات والمشاريع فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة تنظيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على صعيد البلدان الرائدة في اتباع نهج "توحيد الأداء".

٤ - ويستعرض هذا التقرير الاتجاهات القائمة على نطاق مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مدى فترة السنتين ٢٠٠٩-٢٠١١، استجابةً للمقرر ٢/١٦ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن خلال التركيز على الاتجاه العام، يعرض التقرير عدداً من الأمثلة عن كيفية استجابة وكالات الأمم المتحدة للطلب المتزايد من جانب الدول الأعضاء لدعم جهودها من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثانياً - تنفيذ جهاز الأمم المتحدة الإنمائي للمبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٥ - خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ المشمولة بالتقرير، كثفت مؤسسات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الجهود المبذولة لتنفيذ مختلف الولايات التي تحددها المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وفي هذا الصدد، تبيّن منظومة الأمم المتحدة دورها كوسيط فعال في مجال المعارف الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت وكالات الأمم المتحدة نُهجاً منظّمة ومتلائمة تركز على تنمية القدرات البشرية وبناء القدرات المؤسسية، واستخدام نتائج ثورة تكنولوجيا المعلومات باعتبارها الأداة الأساسية للتحوّل، وتنفيذ الجهود الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب. واتخذت هذه الالتزامات، بوجه خاص، شكل دعم للبلدان النامية في إطار متابعة منتديات الحوار العالمي وتكثيف الجهود الرامية إلى جمع البيانات وتحليلها؛ ووضع سياسات وعناصر برنامجية محددة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل الشراكات المالية والمؤسسية في إطار جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ وتقديم الدعم لشبكات المعارف القائمة فيما بين بلدان الجنوب ومراكز التفوق والبوابات على شبكة الإنترنت ومنابر نشر موارد المعرفة بين بلدان الجنوب.

ألف - تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن السياسات والإجراءات

٦ - اعترافاً بالحاجة إلى التوجيه الاستراتيجي والتنفيذي، قام الكثير من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بوضع وتحديث وتنقيح استراتيجياتها العامة وتوجيهاتها السياساتية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، سعياً إلى التحسين المنهجي لمسألة دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن سياساتها وبرامجها التنفيذية. ووفقاً لذلك، بدأ البعض بالعمل على المبادئ التوجيهية التنفيذية المفصلة من أجل توفير نُهج عملية عن كيفية العمل وأدوات لتعزيز دمج منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مرحلة تصميم وتنفيذ برامجها، وفقاً لما طلبه مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - وبُذلت جهود إضافية لدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الاستراتيجيات السياساتية والوثائق البرنامجية الرئيسية للوكالات، ومنها الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم

المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١^(٢). وبموجب الخطة الاستراتيجية، تُوجّه جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نحو تنمية القدرات البشرية والمؤسسية إسهاماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك باستخدام الحلول القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والنهوض بالشراكات العالمية من أجل التنمية. وعلاوة على ذلك، اضطلع البرنامج الإنمائي، من خلال دوره القيادي في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بدور فعال لمراعاة مؤشرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي يسترشد بها في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المستفيدة من البرنامج. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم أيضاً إلى الجهود التي يبذلها مكتب تنسيق العمليات الإنمائية التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف وضع مذكرة توجيهية عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في ما يتعلق بفعالية المعونة.

٨ - وبالمثل، أعدّ كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) استراتيجيات محددة وتوجيهات سياساتية بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتيح استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان الاعتماد المنهجي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على كامل نطاق عمل المنظمة، مما يسهم في اتساق وفعالية السياسات والبرامج والعمليات. وفي حالة المبادئ التوجيهية لليونيسيف، تحدد هذه الأداة النهج والسياقات التي يجري من خلالها الاضطلاع بالعديد من مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل توطيد وتأكيد الدروس المستفادة انطلاقاً من تجارب المنظمة.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وثقتين استراتيجيتين تعترفان بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره بعداً أساسياً في برامج الصندوق وعملياته. وتشير الوثيقتان إلى نموذج أعمال الصندوق الداعم لمبادرات مختلفة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل المبادرات الإقليمية الرامية إلى دعم تنمية القدرات. ويتجلى هذا التركيز في اتفاق الصندوق مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي من أجل دعم تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا إلى أفريقيا^(٣). ولدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً خطط يجري إعدادها لوضع مجموعة أدوات تدريبية ومبادئ توجيهية تنفيذية تُستخدم كأدوات لدمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع بناء القدرات. وتهدف هذه الصكوك، التي سيبدأ العمل بها في عام ٢٠١٢، إلى الإسهام في تعجيل دمج

(٢) انظر الوثيقة DP/2007/43. كانت الخطة تغطي في الأصل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، لكن المجلس التنفيذي مدّد إطارها الزمني حتى نهاية عام ٢٠١٢ في مقرره ٩/٢٠٠٩.

(٣) انظر الوثيقة E/2011/112، الفقرة ١٣.

وتنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهي ستستخدم أيضاً كأدوات مرجعية على نطاق الوكالات بهدف تطبيق هذا النوع من التعاون، باعتبارها من الآليات الرئيسية للتنفيذ الموجّه نحو تحقيق أهداف خطة باني الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات.

باء - دور منظومة الأمم المتحدة كوسيط في تيسير تبادل المعارف

١٠ - سعياً إلى دعم الحوار على الصعيد العالمي، زادت مؤسسات الأمم المتحدة من أعمالها لبحث وتحليل أوجه التفاعل فيما بين بلدان الجنوب. فخلال فترة السنتين، برهنت منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، على ميزتها النسبية في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إذ عقدت مناسبات ومنتديات ومؤتمرات رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ويسّرت الحوار في مجال السياسة العامة والتوصّل إلى توافق الآراء ورصد التقدم المحرز في تنفيذ مختلف الالتزامات الحكومية الدولية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشملت تلك المنتديات الحوارية الاجتماع الرفيع المستوى بشأن حقوق الطفل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عام ٢٠١٠ وانبثق عنه إعلان بيجين بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل حقوق الطفل، الذي نص على التزامات بتعزيز حقوق نحو ١,٢ بليون طفل في المنطقة. وخلال الفترة نفسها، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعات تناولت التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منطقة كل منهما لمناقشة قضايا مختلفة، من قبيل دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالإعاقة، والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقرّر عقده في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ووضع مؤشرات اجتماعية واقتصادية لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأجرى أيضاً كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أبحاثاً وتحليلات غدّت مختلف حلقات العمل والمنتديات واجتماعات الخبراء الرفيعة المستوى التي وُفّر عقدها سياقاً للحوار بشأن المسائل الحاسمة الأهمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومما شمله ذلك، الخدمة التي قدمها الأونكتاد إلى لجنة المشاركين في النظام العالمي للأفضليات التجارية، الذي اختتم جولته الثالثة من المفاوضات في عام ٢٠١٠، مما أتاح المزيد من الفرص لتوسيع نطاق المبادلات التجارية فيما بين البلدان المشاركة وتنويعها.

١١ - وفي إطار أعمال البحث والتحليل التي اضطلعت بها الوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، أُعد عدد من التقارير المؤثرة التي تلقي الضوء على تنامي البشري التي يحملها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لدعم التنمية المستدامة

والعادلة في بلدان الجنوب. وفي عام ٢٠١٠، أصدرت وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريراً استعراضياً شاملاً لبرامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بعنوان ”نماذج ناجحة للتعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية: شراكة مبتكرة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب“. وفي أيار/مايو ٢٠١١، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كذلك، بالتشارك مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، ورقة قضايا تحت عنوان ”تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمويل التنمية في أفريقيا“. وألقى منشور الأونكتاد المعنون ”تقرير عن أقل البلدان نموا لعام ٢٠١١: الدور المحتمل للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة“، الضوء على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في دعم التنمية الشاملة والمستدامة في أقل البلدان نموا بينما انصب تركيز تقريره المعنون ”التعاون فيما بين بلدان الجنوب: أفريقيا والأشكال الجديدة للشراكة الإنمائية“، على الفرص الجديدة التي يتيحها التعاون فيما بين بلدان الجنوب لإحداث التحول في الاقتصادات الأفريقية. ودعا كذلك التقرير الصادر عن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في أيار/مايو ٢٠١١، بعنوان ”تعاون أفريقيا مع شركاء التنمية الجدد والناشئين: خيارات لتنمية أفريقيا“، إلى وضع استراتيجيات أقوى للتعاون بين أفريقيا والشركاء الناشئين لكفالة التنمية الاقتصادية العادلة في القارة على الأمد الطويل.

جيم - آليات الشراكات المبتكرة الداعمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٢ - بالإضافة إلى إنشاء أطر السياسات والبرامج الرامية إلى تنظيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أعمال وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بُذلت أيضا جهود كبيرة لإقامة شراكات استراتيجية مع مقدمي الخدمات الرئيسيين في مجال التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب. وكانت تلك الاستراتيجيات ترمي أساسا إلى جمع الأموال اللازمة لدعم تنمية القدرات البشرية والمؤسسية عن طريق نقل المعارف والخبرات التقنية والحلول الإنمائية فيما بين البلدان النامية.

١٣ - وأبرم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من الشركات الاستراتيجية الجديدة مع الجهات الرئيسية المقدمة للمساعدة الإنمائية فيما بين بلدان الجنوب. ففي عام ٢٠١٠، وقّع البرنامج الإنمائي اتفاقا إطاريا للشراكة مع حكومة البرازيل في حين وقّع مذكرة تفاهم مع حكومة الصين، وكلاهما يرمي إلى تعميق العلاقة بين البرنامج وهذين البلدين، مع التركيز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، وقع البرنامج رسالة من رسائل إبداء النية مع حكومة جنوب أفريقيا خلال العام نفسه. وفي آذار/مارس ٢٠١١، أبرم

البرنامج اتفاقاً إطارياً للشراكة مع حكومة تركيا ينص على النهوض بالشركات الإنمائية العالمية، من بين أحكام أخرى.

١٤ - وينصب محور تركيز الشراكات بين منظمة العمل الدولية وحكومات البرازيل والهند وجنوب أفريقيا في مجال تعزيز برنامج توفير فرص العمل اللائق على دعم جهود بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية والآسيوية النامية لتشجيع العمل اللائق والعدالة الاجتماعية عن طريق تبادل الخبرات والممارسات السليمة في مجالات مكافحة الفقر وعمل الأطفال وتعزيز الحماية الاجتماعية وعمالة الشباب.

١٥ - وأقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أيضاً تحالفات استراتيجية مع بلدان نامية ترمي إلى دعم تآزر بلدان الجنوب، منها تحالف مع حكومة الصين في عام ٢٠٠٩، أسفر عن إنشاء صندوق استثماري مشترك بين المنظمة والصين بقيمة ٣٠ مليون دولار ستواصل الصين من خلاله توفير الخبراء والمساعدة التقنية والتدريب والمدخلات والمعدات الزراعية بهدف دعم برامج الأمن الغذائي في أفريقيا والبلدان النامية الأخرى. ويأتي هذا الترتيب إضافة إلى الاتفاقات الثلاثية التي وقعتها المنظمة في الآونة الأخيرة مع حكومتى تشاد وفيت نام في عام ٢٠١٠ وبينها وبين حكومات السنغال والصين وليبيريا في عام ٢٠١١، مع وجود خطط قيد الإعداد لاستحداث ترتيبات مماثلة مع حكومات الأرجنتين وإندونيسيا والمغرب.

١٦ - وأنشأت اليونسكو كذلك، بالتعاون مع حكومة ماليزيا، الصندوق الاستثماري التعاوني المشترك بين اليونسكو وماليزيا لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التعليم والعلوم، ولا سيما ما يعود بالنفع على أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعمها لبرنامج "الأولوية لأفريقيا" التابع لليونسكو، وهو استراتيجية متعددة القطاعات والتخصصات تسعى من بين أهداف أخرى إلى تعزيز التكامل الإقليمي الأفريقي.

١٧ - واضطلع برنامج الأغذية العالمي بوضع نوع آخر من آليات التمويل فيما بين بلدان الجنوب عن طريق الأخذ بنهج التوأمة المبتكر، الذي يتولى البرنامج بموجبه تيسير المواءمة بين المساهمات العينية المقدمة من بلدان الجنوب مع المساهمات المالية الواردة من البلدان المانحة والصناديق المتعددة الأطراف المرنة الأخرى بهدف تغطية تكاليف النقل والمناولة وما يتعلق بذلك من التكاليف المرتبطة بعملياته. وقد مكّنت هذه الآلية البرنامج من توسيع نطاق عملياته في عدد من البلدان النامية في مختلف أنحاء الجنوب مع نمو نسبة التمويل فيما بين بلدان الجنوب من ٠,٥ في المائة فقط من جميع المساهمات الواردة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ إلى ٥ في المائة منها.

دال - دعم مراكز التفوق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٨ - يتمثل أحد الأشكال الرئيسية الأخرى لدعم الأخذ بنهج أكثر انتظاما إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الدعم المؤسسي وجهود تنمية القدرات التي تضطلع بها كيانات الأمم المتحدة في سبيل إنشاء أو تعزيز شبكات ومراكز التفوق على صعيد بلدان الجنوب في استجابة مباشرة للطلبات التي أبدتها الدول الأعضاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر نيروبي المعقود في عام ٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، أُعلن عن انطلاق عدد من مراكز التفوق على صعيد بلدان الجنوب وتعزيزها وإقامة الروابط فيما بينها خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٩ - وأدت المنظمات الأعضاء، ومنها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وبرنامج الأغذية العالمي، أدوارا رئيسية في جهود بناء هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثر فعال في إنشاء وتعزيز المراكز العالمية القائمة بهدف تيسير تبادل المعارف والخبرات. وتشمل هذه المؤسسات مركز السياسات الدولية للنمو الشامل، في البرازيل ومركز اسطنبول الدولي لدور القطاع الخاص في التنمية، المتفق عليه حديثا، والمركز الدولي للتنمية البشرية في الهند، المنشأ في آذار/مارس ٢٠١٢. وواصل الأونكتاد دعم شبكة مراكز التفوق التابعة له بهدف تدريب العلماء وخبراء التكنولوجيا على نقل المعارف إلى أفريقيا في حين كان لليونيدو أثر فعال في تطوير مراكز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الصين والهند التي تشجع التنمية الصناعية على نطاق الجنوب. وشمل عمل اليونسكو في هذا المجال وضع خطط لفتح المركز الدولي للتكنولوجيا الأحيائية في نيجيريا والمركز الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في كوالالمبور، لتشجيع العلوم في بلدان الجنوب. وأنشأ برنامج الأغذية العالمي كذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مركز التفوق لمكافحة الجوع بالتعاون مع حكومة البرازيل، حيث وقّر التدريب لممثلين عن ٢٠ بلدا في التجربة البرازيلية في برامج التغذية المدرسية المستدامة.

٢٠ - وبالإضافة إلى مبادرات إقامة الشراكات بشأن قضايا بلدان الجنوب، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لبناء القدرات، في برامجه القطرية خلال الفترة قيد الاستعراض. ومع إبلاغ أكثر من ١٣٥ مكتبا قطريا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ عن قيام أكثر من ٧٠٠ نشاط من مختلف أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ركّز البرنامج الإنمائي جهوده على إدارة المعارف وصياغة المشاريع الإقليمية ودون الإقليمية. واتخذت هذه الأنشطة شكل الزيارات والرحلات الدراسية، وحلقات العمل، والدورات

التدريبية، ومبادرات تبادل الخبرات التقنية، والمشاريع الإقليمية، والمبادرات المشتركة وأنشطة التعاون التقني. وتشمل نطاق قطاعات أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أبلغت بها المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي مجالات على قدر كبير من التنوع من قبيل الحوكمة، والطاقة والبيئة، وتخطيط التنمية، والمسائل الجنسانية، ومنع الكوارث وإدارة الأزمات، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والحد من الفقر والإدارة العامة.

هاء - تيسير إقامة الشبكات والتواصل فيما بين بلدان الجنوب

٢١ - زادت منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن إضفاء طابع الانتظام على نهجها إزاء التعاون فيما بين بلدان الجنوب خلال فترة السنتين، من اعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت للدفع بعجلة التطورات، مُستخدمة في ذلك آليات بلدان الجنوب. وأدى ذلك إلى قيام منظومة الأمم المتحدة بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات البحث وجمع البيانات ونشرها من خلال إنشاء مختلف المنابر والبوابات الإلكترونية لإدارة المعارف على الإنترنت.

٢٢ - ومكّن الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من زيادة حرية تبادل المعلومات بين أعداد أكبر من الناس، وتوثيق أفضل الممارسات وحلول التنمية بشكل أيسر وأسرع ونشرها على نطاق شامل، مع وجود أمثلة على ذلك في الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج على نطاق المنظومة بأكملها، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. فعلى سبيل المثال، بدأ البرنامج الإنمائي قاعدته الشبكية للعمل الجماعي بهدف زيادة وتوسيع نطاق التبادل بين شبكته العريضة لاختصاصيي التنمية في مختلف أنحاء العالم، ويربط منبر Nutrinet الإلكتروني التابع لبرنامج الأغذية العالمي الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية واختصاصيي التنمية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتيسير تبادل المعلومات والممارسات السليمة ذات الصلة في مجال السياسات والبرامج ومبادرات التغذية الفعالة. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بدأت اليونيسيف شراكتها للتفوق من أجل أطفال منطقة المحيط الهادئ لتيسير تبادل المعلومات المستكملة عن حقوق الأطفال وقضايا التنمية في جزر المحيط الهادئ، فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والشركاء الآخرين، بهدف تحسين بقاء أطفال المنطقة ونمائهم وحمايتهم. ويوثق المنبر الإلكتروني التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسات الحالات الفردية والأمثلة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال البيئة ويتيح تبادل

المعلومات المتصلة بالبيئة بشأن التكنولوجيات المتاحة والخبرات والمنهجيات والأدوات والمبادئ التوجيهية وفرص التدريب والشبكات القائمة في بلدان ومناطق الجنوب.

ثالثاً - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتخذة لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٣ - تماشياً مع خطة عمل بوينس آيرس، ووثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب^(٢) ومع مختلف القرارات الحكومية الدولية الأخرى التي تركز على الحاجة إلى وضع ترتيبات مؤسسية قوية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال منظومة الأمم المتحدة، واصلت الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبر إطارها الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٨-٢٠١١)، الاضطلاع بولايتها بصورة فعالة باعتبارها مركز الأمم المتحدة للاتصال ومنسق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها. ويشمل ذلك تمكين عمليات صنع السياسات على الصعيد الحكومي الدولي؛ والقيام بدور الوسيط في تيسير تبادل المعارف؛ وتعزيز الآليات الابتكارية والنهج المتبعة إزاء التعاون بين بلدان الجنوب؛ ودعم الشراكات الشاملة للجميع؛ والإبلاغ عن التقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

٢٤ - وبالإضافة إلى سياستها العامة وما تضطلع به من أعمال في الدعوة والتنسيق على نطاق المنظومة، قدمت الوحدة الخاصة الدعم التنفيذي بصورة رئيسية إلى الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة عن طريق هيكلها المتعدد الأطراف الثلاثي العناصر لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يتكون من: الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب التي تساعد الشركاء في القيام بصورة منتظمة ومشتركة بتحديد الحلول الإنمائية للجنوب وتوثيقها وتبادلها؛ والمعرض العالمي السنوي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي مكن الشركاء من القيام بانتظام بتسليط الأضواء على حلول إنمائية ناجحة وقابلة للقياس؛ والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، الذي أتاح للشركاء، ولا سيما من القطاع الخاص، الفرصة لتعداد الحلول، والمواءمة بين العرض والطلب، والتعاون من أجل تحسين ذلك، باتباع سبل تشمل إيجاد خيارات للتمويل.

ألف - وضع السياسات وإجراء الأبحاث والقيام بالدعوة

٢٥ - واصلت الوحدة الخاصة، خلال فترة السنتين المشمولة بهذا التقرير، الاستجابة للحجم المتزايد من الطلب على الأبحاث والخدمات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد اتخذ هذا الدعم شكل تقارير فنية قدمها الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الجمعية العامة ككل متكامل وعلى وجه التحديد كإسهامات إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى تزويد المؤتمر بالأبحاث الفنية، قامت الوحدة الخاصة بتنظيم وتيسير عقد هذه المناسبة على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ١/٦٤، وذلك بالنيابة عن رئيس الجمعية العامة ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تعمل الأخيرة أميناً عاماً للمؤتمر. وقد وضعت الوثيقة الختامية الخطوط العريضة للمبادئ والأهداف التي تحدد التعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية، مع الإشارة أيضاً إلى الدعم المطلوب من منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، شجعت الوحدة الخاصة على دعم إقامة صلات أوثق للربط بين المؤسسات ومراكز التفوق والتجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية من خلال أكاديميتها الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب.

٢٦ - وأفادت شتى منتجات المعرفة والخدمات التي قدمتها الوحدة الخاصة وأتاحتها خلال هذه الفترة، بما فيها "تقرير الجنوب"، في التأثير على العمليات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات و الحوار العالمي بشأن قضايا بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي. ويتجلى ذلك في القيام، ضمن أمور أخرى، بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحضيرات مناقشات المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، والذي عقد في بوسان، بجمهورية كوريا، في عام ٢٠١١، وإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة العمل الإنمائية لمجموعة العشرين منذ عام ٢٠١٠، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا لعام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، فقد أُشير إلى تقارير الوحدة الخاصة خارج نطاق البحث، مثل تلك التي قدمها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والفريق المعني بتقدم أفريقيا^(٤). كما أن الاحتفال السنوي الذي تنظمه الوحدة الخاصة بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قد زاد من الوعي بالمساهمة المحتملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لبلوغ الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

(٤) انظر OECD, *Perspectives on Global Development 2010: Shifting Wealth* (Paris, OECD, 2010) and Africa (Progress Panel, *Africa Progress Report 2011: The Transformative Power of partnerships* (Geneva 2011).

٢٧ - وفي عام ٢٠١٠، طُلب إلى الوحدة الخاصة أن تسدي المشورة في مجال السياسات إلى فريق الخبراء العامل المعني بتقرير مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا المعنون "تعاون أفريقيا مع شركاء التنمية الجدد والناشئين: خيارات لتنمية أفريقيا". وإضافةً إلى ذلك، اشتركت الوحدة الخاصة في وضع تقرير الاقتصاد الإبداعي، ٢٠١٠، مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي يلقي نظرة شاملة على الموضوع ويستكشف دوره في تنمية الجنوب. وقامت الوحدة الخاصة أيضاً برعاية منتديات لحوار عالمي عن فرض الضرائب من أجل التنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتطوير القدرات الإنتاجية باعتبارها جزءاً من المناسبات الجانبية التي ينظمها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وعلاوةً على ذلك، فإنه عملاً بالمقرر ١/١٦ الصادر عن الدورة السادسة عشرة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عقدت الوحدة الخاصة مشاورات مع نظرائها المشتركين بين وكالات الأمم المتحدة ودول أعضاء بشأن إعداد مشروع إطار للمبادئ التوجيهية التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحسين إطلاع أعضاء منظومة الأمم المتحدة على كيفية الاضطلاع بعملهم ضمن إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تلبية احتياجات الدول الأعضاء على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية (انظر SSC/17/3).

٢٨ - وقامت الوحدة الخاصة، من خلال الدور المناط بها كجهة ميسرة ومنسقة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بتيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين وكالات الأمم المتحدة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك من خلال تنظيم أربعة اجتماعات مشتركة بين الوكالات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وقام اجتماع الأمم المتحدة المعني بأصحاب المصلحة في بلدان الجنوب، الذي عقد أثناء المعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في عام ٢٠١١، بجمع ممثلي ما يزيد عن ١٤ من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، الذين تبادلوا الاطلاع على مساهمات وكالاتهم في التعاون بين بلدان الجنوب. ولتيسير مواصلة التفاعل وتبادل أفضل الممارسات، أطلقت الوحدة الخاصة أثناء المعرض حيزاً لكيانات الأمم المتحدة على الإنترنت يتيح المجال أمام الشركاء من الوكالات بتحميل وتبادل أدواتهم وصكوكهم واستراتيجياتهم لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الوحدة الخاصة عملية تنسيق السياسات ووضعها في أوساط الدول الأعضاء وقد كان لها دور هام في إيجاد حيز افتراضي ومادي للممثلين الوطنيين لوكالات التعاون وما شابه لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة خلال الاجتماع السنوي للمديرين العامين الذي يُعقد متواكباً مع مختلف معارض التنمية. وفي روما، شارك في عام ٢٠١١ ما يزيد عن ٦١ ممثلاً من ٣٠ بلداً و ٦٨ ممثلاً من جهات

متعددة صاحبة مصلحة ومنظمات دولية في مناقشات بشأن موضوع "الشراكة الفعالة نحو إيجاد حلول إنمائية ابتكارية". وقد تضمنت هذه المناقشات أفضل الممارسات في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن قضايا التنمية الحاسمة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الآليات المالية، وتنمية القدرات، والتحسين من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، والأدوار المتوقعة لوكالات الأمم المتحدة. وأصبح اجتماع المديرين العامين، الذي يشترك في رعايته كل من الوحدة الخاصة والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، يعقد سنوياً منذ عام ٢٠٠٨، بحضور ممثلين من البلدان المتقدمة النمو والنامية معاً. وقد أدت هذه الاجتماعات إلى إطلاق مبادرات جديدة تشمل الحيز الافتراضي للمديرين العامين، وهي مبادرة ترعاها الوحدة الخاصة، لتعزيز التواصل وتبادل أفضل الممارسات.

٣٠ - وبالإضافة إلى دعم المديرين العامين الوطنيين، أولت الوحدة الخاصة أيضاً أهمية كبيرة لتقديم الدعم المباشر في مجال السياسة العامة إلى بلدان الجنوب لإنشاء وحداتها الخاصة للتعاون بين بلدان الجنوب ومراكزها للتفوق واستراتيجياتها للاستفادة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية الإقليمية والوطنية^(٥). وقد اتخذ هذا العمل عدة أشكال منها التدريب القائم على حلقات عمل لما يزيد عن ٧٠ منسقا إقليمياً، وإعداد تقديرات الاحتياجات ووضع مذكرات مفاهيمية لمساعدة البلدان في تصميم ووضع خطط عمل للتعاون بين بلدان الجنوب وعقد اجتماعات تعاونية وإجراء مقابلات مع ممثلي حكوماتها. وقد أدى هذا العمل إلى إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لستة بلدان نامية في أفريقيا.

باء - حشد المعارف للتعلم المتبادل

٣١ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، ركز الممارسون في مجال التنمية من جديد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتباره منبراً لتبادل المعارف والتعلم المتبادل. وبناءً على هذا الطلب المتزايد، وسعت الوحدة الخاصة نطاق خدماتها عبر الأكاديمية العالمية لتنمية بلدان الجنوب، ولم يكن ذلك بتحديد الحلول الخاصة ببلدان الجنوب وأفضل الممارسات وجمعها وتعميمها فحسب، وإنما أيضاً بإدارتها لنظام قوائم شبكة المعلومات من أجل التنمية.

(٥) أسدت الوحدة الخاصة مشورة استراتيجية إلى كل من رواندا وسيراليون وغابون وكينيا من أجل مساعدتها في إنشاء وحداتها و/أو برامجها الوطنية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. كما ساعدت الأرجنتين في وضع خطط لإقامة مرصد مشترك بين بلدان الجنوب خلال فترة وشيكة.

٣٢ - وتيسر الأكاديمية عملية تحديد حلول إنمائية للجنوب من خلال الإشارة إلى العمليات اللازمة لتحسين الحلول وتوثيقها وفهرستها عبر تبسيط المنهجيات واستخدام الأدوات الإلكترونية. وتقدم، بهذه الطريقة، دعماً افتراضياً يمكن الشركاء من توثيق الحلول الإنمائية وتنظيم عمليات استعراض الأقران، وتحسين دراساته للحالات الإفرادية وإدماج حلول موثقة في مصرف الأكاديمية للحلول الحاسوبية، الذي يدعى بمركز الحلول. ولدى قاعدة بيانات مركز الحلول ٣٣٠ حلاً جاهزاً من حلول تنمية الجنوب التي خضعت لاستعراض الأقران، واستُمدت إلى حد كبير من ١٩ مجلداً من سلسلة "تبادل التجارب الابتكارية" للوحدة الخاصة. وكتفت حلقات عمل استعراض الأقران صلات الربط وعمليات تبادل المعارف فيما بين جماعات الممارسين. وعلى سبيل المثال، فإن عملية التوثيق التي يجريها كل من الوحدة الخاصة ومنظمة العمل الدولية لـ ١٨ تجربة نفذتها بلدان الجنوب بشأن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية قد أسهمت إسهاماً كبيراً في إعداد التقرير الذي أصدره الفريق الاستشاري لمنظمة العمل الدولية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ضمن إطار مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية التي اعتمدها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأنشئ داخل هذه الأكاديمية عدد من المؤسسات الإنمائية المواضيعية التي شملت مؤسسات تُعنى بإدارة الهيدروكربون^(٦)، والضرائب على التنمية، وأكاديمية التنمية المجتمعية في بلدان الجنوب.

٣٣ - ومكّن نظام قوائم الوحدة الخاصة، شبكة المعلومات من أجل التنمية، باعتباره عنصراً حاسماً الأهمية للأكاديمية، من إنشاء ما يزيد عن ١٠٠ قائمة من الخبراء تتولى إدارتها مجموعة متنوعة من الشركاء، ومنهم أعضاء في منظومة الأمم المتحدة ووكالات تعاون وطنية. وبات النظام يحتوي حالياً على ما يزيد عن ٦٠ قائمة من الخبراء الفاعلين ويقدر على تقديم إحالات الخبراء للتشجيع على الاستعانة بخبراء من بلدان الجنوب في التنمية. ومن خلال هذا النظام، يتوفر ما يزيد عن ٥٨٦ ٤ خبيراً مؤهلاً يغطون مجالات متنوعة من ضمنها الإدارة ونوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتقييم والفقر والبيئة. وقد انتُقي هؤلاء الخبراء من مجموعة ملفات تتكون مما يزيد عن ١١ ٠٠٠ ملف لمهنيين تم فرزهم.

(٦) بالتعاون مع جامعة كولومبيا، أصدرت الوحدة الخاصة نشرتها الثانية عن الدروس المستفادة من الجنوب بشأن الإدارة المستدامة لقطاع النفط والغاز، بعنوان "Getting It Right: Lessons from the South in Managing Hydrocarbon Economies"، التي تنص على مبادئ توجيهية وتوصيات عملية بشأن مجموعة واسعة من المسائل المرتبطة بإدارة النفط والغاز.

٣٤ - وواصلت الوحدة الخاصة عملها بشأن تعبئة الموارد ودعم المنسقين الوطنيين المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والآتين من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والذين ينتشرون على نطاق ثلاث مجموعات دون إقليمية ويغطون ما مجموعه ٤١ بلداً. ولهذا الغرض، وضعت الوحدة الخاصة استراتيجية اتصالات متعددة الوسائط تشمل رسائل إخبارية إلكترونية تصدر شهرياً ومجلات فصلية وموقعاً إلكترونياً شقيقاً يبرز ابتكارات الجنوب لمواجهة تحديات التنمية. وقد نشرت الصحافة الدولية بعض أدوات الاتصال المذكورة وواصلت توسيع نطاق قراءتها، حيث وصل الإصدار الأول من مجلة *Southern Innovator* إلى ما يزيد عن ٥٠٠٠ قارئ منذ حزيران/يونيه ٢٠١١.

جيم - الابتكار لتعزيز الأثر

٣٥ - يعد المعرض السنوي العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب بمثابة الركيزة الثانية لهيكل دعم الوحدة الخاصة الذي يتكون من ثلاثة عناصر، وقد كشف على مدى الأربع سنوات الماضية عن أزيد من ٣٠٠ حل من الحلول الإنمائية الخاصة ببلدان الجنوب للتصدي للتحديات الإنمائية المستمرة في أكثر من ١٠٠ بلد. وبينما أقيم المعرض كاستجابة ملموسة لطلب الدول الأعضاء إقامة شراكة من أجل تحقيق النتائج، فإنه بمثابة منتدى للتوفيق بين متطلبات التنمية والحلول الجارية. وفي المعرض الأخير لعام ٢٠١١، تم في روما عرض ما يزيد على ١٠٠ من الشراكات والحلول التي وضعتها بلدان الجنوب بنفسها استجابة لتحديات الأمن الغذائي وسوء التغذية، وذلك على جمهور يضم أزيد من ٦٠٠ من أعضاء الحكومات والشركاء من الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. والغرض من مختلف عناصر المعرض، بما فيها اجتماع المائدة المستديرة للقادة الذي يشارك فيه رواد مرموقون في مجال تنمية بلدان الجنوب، والمنتديات العديدة لتبادل الحلول التقنية، والاجتماع السنوي للمديرين العاميين للوكالات الوطنية للتعاون الإنمائي، هو إظهار القيادة الفكرية لبلدان الجنوب في مجال التعاون الإنمائي، فضلاً عن أهمية الحلول القائمة في بلدان الجنوب للقضايا الإنمائية الملحة. ومما يكتسي أهمية خاصة لحل المشاكل المعقدة التي تواجه بلدان الجنوب الآن أحد الحلول الهامة التي عُرضت خلال معرض عام ٢٠١٠ وهو برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بشأن التنمية المستدامة، الذي تشترك فيه بنن وبوتان وكوستاريكا. وبمساعدة هولندا، يهدف البرنامج إلى تيسير تبادل تكنولوجيات الطاقة المتجددة المنخفضة التكلفة لتعزيز زيادة الإنتاجية الزراعية والاستدامة البيئية. وفي عام ٢٠١١، أُقِرَّ بما قدمته الشراكة القائمة بين مؤسسة الأمم المتحدة ووزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن التحالف العالمي من أجل مواقد طهي نظيفة

من مساهمة في إنقاذ الأرواح وتحسين سبل الكسب وتمكين المرأة ومكافحة تغير المناخ بإيجاد سوق عالمية مزدهرة لحلول الطهي المتري المتسمة بالنظافة والكفاءة.

٣٦ - ويركز المعرض على إقامة شراكات واسعة وفعالة فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة لتنظيم المناسبة السنوية. ومن خلال هذه الشراكات، تحدد الوكالات أفضل الممارسات في مجال خبرتها وولايتها، وتستعمل طرائق التمويل القائمة على تقاسم التكاليف، وتوفر القيادة الفكرية للقطاع الخاص بكل منها في المعرض. ومنذ إنشاء هذه المناسبة السنوية في عام ٢٠٠٨، حيث كانت هناك ثلاث وكالات شريكة أصلية تابعة للأمم المتحدة، تزيد حجمها لتشمل ١٨ وكالة متخصصة تساهم فعلياً في عرض الحلول الإنمائية، بما في ذلك الجهات المستضيفة للمناسبة، وهي البنك الدولي في عام ٢٠٠٩، ومنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٠، ومنظمة الأغذية والزراعة في عام ٢٠١١.

٣٧ - وفي إطار الجهود المبذولة على نطاق أوسع للوفاء بالموعد المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، بذلت جهود على مدى الفترة قيد الاستعراض للنهوض بأعمال النظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب، الذي يمثل الركيزة الثالثة لهيكل دعم الوحدة الخاصة المكوّن من ثلاثة عناصر ويمثل جزءاً رئيسياً من أعمالها الرامية إلى تعزيز آثار التنمية. وقد أنشأ نظام التبادل ٣٨ مركزاً قطرياً في ٣٦ بلداً نامياً في أنحاء أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط - وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعدد المراكز الذي بلغ ٢١ في نهاية عام ٢٠٠٩. وتساعد هذه المراكز القطرية على تحديد الشراكات المحتملة بين القطاعين الخاص والعام في بلدان الجنوب، وتيسير التوفيق بين الطلب والعرض فيما يتعلق بالتكنولوجيات والأصول والشؤون المالية في بلدان الجنوب، وذلك في بيئة آمنة. وتُبدل جهود حالياً لمواصلة زيادة عدد البلدان المستفيدة من نظام التبادل. مما يتجاوز حتى التوقعات الأولية بأن يكون لدى ٧٢ دولة من الدول الأعضاء مركز قطري ضمن حدود كل منها. وفي عام ٢٠١١، كان نظام التبادل قد بلغ ٤٠٨ من المشاريع الجديدة، وقام بالتوفيق بين العرض والطلب فيما يخص ٥١٦ مشروعاً جديداً، وشهد ١٥٦ معاملة ناجحة. وقد تمكن هذا النظام في إحدى هذه المعاملات، وفي إطار مساره المتعلق بتغير المناخ وتبادل تكنولوجيا الطاقة النظيفة، من التعويض عن انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عن كل من الدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عقدت في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وجناح الأمم المتحدة في معرض شنغهاي العالمي الذي نظم في عام ٢٠١٠.

٣٨ - إضافة إلى ذلك، فإن الوحدة الخاصة ما فتئت تضطلع بدور ريادي في بذل الجهود الرامية إلى التمكين من إقامة أشكال جديدة من الشراكة في التنمية، ولا سيما من خلال الدعم الذي تقدمه لصندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولمرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع (صندوق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا)، وللمرفق/البرنامج المعني بتنمية القدرات للحد من الفقر من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا، وهو المرفق الذي أنشأته جمهورية كوريا حديثاً. وفي ظل أزيد من ١٤ مشروعا ونشاطا في ١١ بلدا وإقليما، بما في ذلك خمسة من أقل البلدان نمواً، يقوم صندوق مجموعة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا بدور الوساطة في نوع جديد من المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف فيما بين بلدان الجنوب يركز على الملكية الوطنية واستخدام القدرات الوطنية ويركز على الشراكة مع الأمم المتحدة والشركاء من المجتمع المدني لتحسين أثر مبادرات التنمية على رفاه الإنسان. ولدى إدارة الصندوق، شهدت الوحدة الخاصة ارتفاعاً هائلاً في العدد الإجمالي للمشاريع، التي تتراوح بين الأمن الغذائي وإيجاد فرص العمل وتزويد القرى بالكهرباء وإدارة النفايات، وذلك بفضل ما تقدمه الوحدة من خدمات إدارية، وكذلك بفضل المساعدة المقدمة لمواصلة إضفاء طابع مؤسسي على الصندوق وإجراءاته. والمراد بالصندوق المنشأ حديثاً برعاية جمهورية كوريا تبادل الخبرات والمعارف الإنمائية للبلد في مجالات التعليم والعلم والتكنولوجيا مع البلدان النامية وتيسير التعلم المتبادل فيما بين البلدان النامية. أما مركز الصين العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد أنشأه في عام ٢٠٠٩ كل من حكومة الصين والوحدة الخاصة بفضل المساهمات المقدمة من الصين لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويدعم المركز شبكة واسعة من مراكز التفوق في الصين لتمكين هذه المراكز من تقديم دعم أفضل لأقل البلدان نمواً. وقام المركز، ضمن الأنشطة التي اضطلع بها في السنوات الأولى من عمله، بتشجيع التبادلات في مجال تكنولوجيا صناعة الألبان مع كينيا ورواندا، ودعم منتدى الصين الدولي السادس للطاقة النظيفة المعني بالطاقة الشمسية والطاقة الريحية الذي حضره مشاركون من ١٦ بلداً من بلدان الجنوب، وأنشأ مشروعاً مشتركاً بين الصين وكينيا لاستعراض نظام فولطي ضوئي شمسي ونظام لتسخين الماء بالطاقة الشمسية استفادت منه ٣٠٠ أسرة معيشية في كينيا.

٣٩ - وشاركت الوحدة الخاصة أيضاً في إنشاء وتجريب مشاريع مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم من اليابان من خلال تقاسم التكاليف. وهي تشمل مشاريع تتعلق بالأمن الغذائي وإدارة أحطار الكوارث وتنمية القطاع الخاص. ففي مجال الأمن الغذائي، تُبذل حالياً جهود لتحسين أنواع بذور الأرز وزيادة إنتاج الأرز في ليبريا باستخدام الأرز

الجديد المستنبت من أجل أفريقيا. وجرى دعم التعاون بشأن إدارة أخطار الكوارث وتغير المناخ، والربط فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي، مما أنشأ حواراً وشراكات منهجية بين المؤسسات في أنحاء المناطق. وبتعزيز عملية تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في آسيا من خلال الدعم المقدم لمبادرة الشبكة الآسيوية للمعلومات الصناعية والإرشاد الصناعي، ضم المشروع مشاركين من ١٦ بلداً في أنحاء المنطقة بغرض تبادل المعارف والتواصل. وكنتيجة طبيعية لهذه الجهود، دأبت الوحدة الخاصة بنشاط أيضاً على جمع وتوثيق أفضل الممارسات في مجال التعاون الثلاثي.

دال - الدعم الإداري والمالي

٤٠ - عموماً، لا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم معظم الدعم المالي للوحدة الخاصة، بما في ذلك الملاك الوظيفي والموارد الأساسية، مما يتيح لها القيام بالمهام الموكلة إليها لتكون بمثابة الأمانة الكاملة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتنظيم يوم الأمم المتحدة السنوي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي عن طريق مراكز الخدمات الإقليمية في بانكوك وجوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وتوفير الدعم في مجال السياسة العامة وخدمات أخرى لمنظومة الأمم المتحدة من خلال هيكلها المتكون من ثلاثة عناصر. وبتوفير التمويل الأساسي، تعهد البرنامج الإنمائي في الأصل بدفع مبلغ ٤,٥ ملايين دولار سنوياً ضمن إطار العمل الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. غير أنه في عام ٢٠١١، ونظراً للتخفيضات الشاملة في الميزانية بسبب تناقص تبرعات الجهات المانحة في ضوء الأزمة المالية العالمية، انخفض ذلك المبلغ إلى ٣,٧٦ ملايين دولار. وعلى الرغم من هذه التخفيضات في الميزانية، تمكنت الوحدة الخاصة من حشد مبلغ ١٨,٢ مليون دولار في شكل موارد التمويل غير الأساسي في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. وإضافة إلى التمويل الأساسي الذي يمر خصيصاً عن طريق الوحدة الخاصة، واصل البرنامج الإنمائي إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطته وبرامجه في المقر وفي المناطق والمكاتب القطرية، وبذلك واصل تمويل ذلك التعاون.

التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الصندوق	الإيرادات		
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩
الأموال الأساسية	٣٧٦٠,٠	٤٥٠٠,٠	٤٥٠٠,٠
تقاسم التكاليف	٣٢,١	١٠٦١,٠	٢٨٠,١
الصندوق الاستثماري لمجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا	٣١٢٨,٨	٣٠٠٠,٠	٣٠٠٠,٠
صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب	١٨٧١,٧	٣٧٠٨,٥	١٦٨٩,٤
صندوق بيريز غيريرو الاستثماري	١٠٤,١	٨٩,٨	١٧٩,٦
مجموع التمويل الأساسي	٣٧٦٠,٠	٤٥٠٠,٠	٤٥٠٠,٠
مجموع التمويل غير الأساسي	٥١٣٦,٦	٧٨٥٩,٣	٥١٤٩,٢
المجموع	٨٨٩٦,٦	١٢٣٥٩,٣	٩٦٤٩,٢

رابعاً - استنتاجات وتوصيات

٤١ - يؤكد عدد من الاستعراضات الأخيرة أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها تقوم بتعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياساتها وبرامجها على النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية المنقحة لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/13/3). علاوة على ذلك، فإن عملية تحديد أولويات تبادل المعارف وإدارتها في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي وضعها أعضاء منظومة الأمم المتحدة تشهد تقدماً سريعاً. وإضافة إلى ذلك، للنهوض بالتبادلات فيما بين بلدان الجنوب، تشترك الوكالات في نهج أكثر ابتكاراً لتعبئة الموارد والتواصل وإنشاء وتعزيز مراكز التفوق في بلدان الجنوب، على نحو ما تحث عليه وثيقة نيروبي الختامية. ويبين التقرير أيضاً الدعم الذي تقدمه في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة في المجالات الثلاث ذاتها المتمثلة في دعم السياسات وتبادل المعارف والنهوض بذلك التبادل.

٤٢ - وإضافة إلى ما حققه البرنامج الإنمائي من إنجازات في تعميم مراعاة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ وضمن برامجه الخاصة العالمية والإقليمية والقارية، فإنه زود الوحدة الخاصة بالحيز والوسائل اللازمة لأداء المهام الموكلة إليها. وعليه، زودت الوحدة الخاصة بمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقطاع

الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال التنمية بالحيز وهيكل الدعم اللازمين لإقامة شراكات فيما بين بلدان الجنوب وفي مجال التعاون الثلاثي من أجل تقاسم وتبادل الحلول الإنمائية الناجحة والقابلة للقياس صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٤٣ - وبينما قُطعت أشواط كبيرة في الجمع بين برامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة في سياق نهج أكثر تنسيقاً واتساقاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا يزال هناك مجال للتحسن، على نحو ما أشير إليه في استعراض وحدة التفتيش المشتركة للدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (JIU/REP/2011/3). وتمثل الاستراتيجيات التي وضعت حديثاً وسياسات البرمجة وأدوات التوجيه أدوات قيّمة يمكن وينبغي أن تصلح للتأثير على جميع كيانات الأمم المتحدة ودعمها في تطويرها لأدوات مماثلة. غير أن ثمة حاجة للقيام بالمزيد لمواصلة التعاون فيما بين الوكالات فيما يتعلق بإعداد أدوات السياسات والبرمجة التي تختص بها كل وكالة على حدة، وذلك بالاستفادة من المتديبات المشتركة بين الوكالات والتي تنظمها الوحدة الخاصة لصالح جهات تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتيح هذه التفاعلات القيّمة إمكانية زيادة التنسيق ولتقديم دعم متسق للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي لبرامج الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة أن تخصص مزيداً من الوقت والموارد لدعم هذه التبادلات، بما في ذلك الدعم المقدم لزيادة استخدام أماكن العمل المتاحة حديثاً لأصحاب المصلحة، مما يتيح فرصاً لإثراء التفاعلات الإلكترونية ويوفر مصرف بيانات لتوحيد مختلف الاستراتيجيات والسياسات والممارسات السليمة وأدوات التوجيه بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب من قبل أعضاء منظومة الأمم المتحدة من أجل التعلم من الأقران والتكّيف على نطاق المنظومة.

٤٤ - ويشير انتشار البرامج والأنشطة المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب على نطاق منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في التقرير، إلى ضرورة الانتقال من الإبلاغ الجزأ والمخصص إلى آليات إبلاغ أكثر منهجية وقياسية وشمولية. وتتجلى أيضاً الحاجة إلى تحسين نوعية البيانات والتحليل في الدور الذي تقوم به هذه المعلومات في إرشاد عمليات اتخاذ القرار التي تضطلع بها الدول الأعضاء. وينبغي على وجه الخصوص لدى تخطيط أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرمجتها ورصدها أن تنظر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية، في الإجراءات التحفيزية الرئيسية ومؤشرات الأداء على النحو المبين في إطار المبادئ التوجيهية للتشغيل فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/17/3)،

وهو الإطار الذي وُضع استجابة للمقرر ١٦/١ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٤٥ - ويعكس التركيز المتنامي على إقامة شراكات مع البلدان النامية لإنشاء و/أو تعزيز مراكز التفوق في بلدان الجنوب، لا سيما في ضوء ارتباطها الإقليمية، أهمية وثيقة نيروبي الختامية بالنسبة لما تضطلع به منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها من أعمال. وفي ظل تزايد ثروة الخبرات الموجودة في أنحاء بلدان الجنوب، يجب توسيع نطاق فرص تبادل هذه المعرفة والحكمة في سياق متعدد الأطراف، وهو ما يؤكد على الدور الذي لا بد أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة. ويمثل تحديد الخبرات والحلول الإنمائية وأفضل الممارسات في بلدان الجنوب وتوثيقها وجمعها ونشرها جزءاً لا يتجزأ من تعزيز أثر التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب، وهو ما يمكن تحقيقه على أفضل وجه بالوسائل المتعددة الأطراف.

٤٦ - وفي ما يعد اتجاهها ذا صلة بالموضوع، يعتبر التركيز على الاتصالات ومنابر التواصل القائمة على شبكة الإنترنت أمراً مشجعاً، لا سيما من حيث قدرتها على خفض التكاليف في زمن تقل فيه الموارد. غير أن الحاجة إلى التواصل المباشر وإلى تقدير الاتصال بين الأفراد بمعناه التقليدي إلى أقصى حد تعد سمة ذات مغزى خاص بالنسبة لشعوب بلدان الجنوب. وينبغي للدول الأعضاء أن تغتني هذه الفرصة لتشجيع منظومة الأمم المتحدة على عدم التخلي عن التواصل المباشر بغرض تحقيق الكفاءة عندما يصبح في نهاية المطاف من المحتمل فقدان الفعالية في غياب السياق المناسب الذي يوفره التواصل بين الأفراد.

٤٧ - وعلاوة على ذلك، فإنه في ظل تزايد الدعم المقدم لأشكال التفاعل بين بلدان الجنوب، لا تزال هناك شواغل إزاء توافر الأموال لهذه الأنشطة، لا سيما أنها تقع خارج نطاق معظم الميزانيات المتفق عليها بين منظومة الأمم المتحدة والبلدان المشمولة بالبرامج. وتحقيقاً لهذه الغاية لدى إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وغيرها من أطر العمل والاتفاقات المتعلقة بالبرمجة، قد تقرر الدول الأعضاء والشركاء في منظومة الأمم المتحدة إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق أطر العمل المتفق عليها وإدراج بند أو بنود في الميزانية لتمويل المشاريع والبرامج، لا سيما المشاريع والبرامج التي يكون تركيزها وأثرها عابراً للحدود الوطنية. وقد يستلزم ذلك إجراء مزيد من المفاوضات المكثفة على الصعيد الإقليمي، لكن بالنظر إلى الالتزامات الواردة في وثيقة نيروبي الختامية بدعم منظومة الأمم المتحدة لآليات التنسيق الإقليمية، ينبغي لهذا المقترح أن يوفر وسيلة ملائمة لدخول هذه المؤسسات لكي تشترك في المبادرات الإنمائية الإقليمية التي تتمشى مع أطر العمل والبرامج القائمة المتفاوض بشأنها.